بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين والصّلاة والسّلام على خاتم المرسلين وعلى آله وصحبه والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدّين

أمّا بعد

فإنّ اعتناء دارة الملك عبد العزيز – رحمه الله – بالأصول العلمية والمصادر الأصلية في التاريخ وغيره لهو مدعاة فخر واعتزاز.

و إنّ اختيار الدّارة لتاريخ الإمام أبي جعفر الطبري: (تاريخ الملوك وأخبارهم ومولد الرّسل وأنبائهم) لهو اختيارٌ موفّق ، فتاريخ الطبري من أمّهات كتب تاريخنا الإسلامي والعربي ، بل هو مصدرٌ مهمّ من مصادر تاريخ العالم والأمم.

وهو من أوثق وأجلّ كتب التاريخ التي صنفها الثقات من العلماء، فله منزلة رفيعة ومكانة سامية لا يطاوله فيها كتابٌ من كتُب التّاريخ العامّة للمتقدّمين.

وفي الكتابِ قصص الأنبياء وأقوامهم وتاريخ الملوك قبل الإسلام وبعده وفيه سيرة خاتم المرسلين وأخباره وفيه تواريخ وأخبارٌ كثيرة مهمّة للصدر الأوّل إلى عصر مؤلّفه.

ولما وقفتُ على طبعته في معرض الرياض للكتاب مكثتُ مليّاً أقلّب أوراقه وأفتّش صفحاته شغفاً لم يزل يلازمني لكتب أبي جعفر الطبري وما كدتُ أتصفّحه حتى وقعتْ عيني على تعليقات وحواشٍ كثيرة فيها إثقالٌ لسفر عظيم بما لا حاجة تمسّ إليه؟.

فقد اشتملت الحواشي على تراجم كثيرة لأشهر المشهورين من علماء التابعين ومن بعدهم من العلماء المعروفين ؟ ورافق ذلك إشكالٌ آخر تمثّل في التّكرار الكثير الذي لا تخطئه العين.

نعم لا حاجة لنفخِ الكتاب بتراجم أشهر المشاهير ولو كانت مختصرة ثمّ لا مبرّر لمثل ذلك التكرار العجيب.

ولم يكن ذلك طريقة معهودة للمحقّق الفاضل د/ بشّار عوّاد في تحقيقاته الكثيرة.

ثمّ إنه مرّ بي غير ذلك من ملاحظَ يسيرة جداً فأردت إثباتها هنا لتُتلافى في الطبعة المقبلة للكتاب.

وقد اقتنيتُ هذه الطبعة لأهميتها ولجلالة الكتاب عندي - وإن كان عندي منه نسختان أخريان أحداهما النسخة التي أخرجها قديماً الأستاذ: أبو الفضل إبراهيم، ولكن الرّغبة في اقتناء كتب الإمام المجتهد الفقيه شيخ المفسرين وقدوة المؤرخين الطبريّ حملتني على اقتنائه ، وهو مع ذلك يحمل اسم الدارة التي نعتز بها ، ويتوشّح بتحقيق وعناية الأستاذ البحاثة المحقق الفاضل والمؤرّخ العارف: د / بشار عواد - حفظه الله - وقد كنتُ قديماً أفدتُ كما أفاد غيري من تحقيقاته النفيسة لكتاب تهذيب الكمال وتاريخ الإسلام ولغيرهما.

ومع هذا كلّه فهذه الطبعة أفضلُ من كلّ ما سبقها - في نظري - ولها مزايا كثيرة ترجّحِها على جميع الطبعات السابقة، ففيها من المقارنة بين النّسخ الخطية ومن تخريج الأخبار وعزوها ومن ضبط الأشعار ضبطاً متقناً ما تتفوّق به على غيرها.

ولمّا رجعتُ لطيبة الطيبة قرأتُ مقدّمة المحقّق الفاضلِ وأعدتُ تصفّح عددٍ من مجلّدات الكتابِ فظهرَ لي أنّهم قد بذلوا جهداً كبيراً يشكَرُ ولا ينكرُ، ولكن ظهرت لي مواطنُ فيها نظرٌ، أحببتُ أن أقدّمها للدارة رجاءً أن ينظر فيها الأساتذة الفضلاء المعنيّون بمتابعة هذا العمل في الدّارة ويُراجعها المحقّق الفاضل ومن معه لتكون حاضرةً مع غيرها مما قد يصلهم من الباحثين متى أُريد إعادة طبع هذا الكتاب الجليل، وعسى أن يجدوا فيها ما تقتضي المصلحة العلمية والفائدة الطباعية الأخذَ به مستقبلاً خدمة لهذا السفر العظيم وتماشياً مع مصلحة التحقيق وما تستدعيه عادةً من تجديد النّظر فيما قد يبديه المختصون والباحثون من ملاحظَ لا يكاد يخلو منها عملٌ بشريّ، وخاصة في مثل هذا الكتاب الموسوعيّ.

هذا كله مع التّأكيد أولاً وآخراً على شكر جهود الدّارة والإشادة بدورها المميّز وتقدير توجّهها المفيد في نشر مثل هذه الأصول الكبيرة، ومع الإشادة والتقدير لجهود التحقيق المبذولة من المحقّق الفاضلِ ومن معهُ من المحققين.

وسأوجز قدْر المستطاع.

تميّزت الطبعة بجودتها وندرة الأخطاء الطباعية ، وقد عثرت على أخطاء طباعية نادرةٌ جدّا لا تكاد تذكر فمنها:

[عمر] بن علي الفلّاس؟ ١/ ص١٥ من مقدّمة المحقق. والصواب: (عمرو) بن علي الفلّاس. وهو حافظ مشهور لا يخفى على المحقّق الفاضل.

أهمّ ملحَظٍ هو إثقال حواشي الكتاب بما لا حاجة إليه:

لقد تمّ إثقال حواشي الكتاب بذكر تراجم أشهر المشهورين من التابعين وأتباعهم وغيرهم من العلماء والرّواة؟ وصاحب ذلك تكرار مملّ كثير يتضمّن إعادة ذكر الاسم تامّاً مع تاريخ الوفاة ومع التّنبيه على أنّه قد تقدّمت ترجمته؟ وربما تكرّر هذا التنبيه في صفحتين متجاورتين؟ ثمّ تكررَ أيضاً بعد أوراق قليلة.

فترجمة أمثالِ: مجاهد وسعيد بن جبير والشعبي والحسن البصري وعروة بن الزبير والزّهري والأوزاعي وشعبة وعبد الله بن المبارك الخ تملأ الكتاب ؟ وكذلك الترجمة لأصحاب المصنفات المشهورين أمثال محمد بن إسحاق والكلبي والواقدي وصاحب الطبقات محمد بن سعد وعمر بن شبة وغيرهم ممن يتكرّر ذكرهم كثيراً، ومع هذا يصاحبها أيضاً تنبيه متكرّر مملٌّ لبيان أنها قد تقدّمت؟.

ولا حاجة إلى ترجمة هؤلاء وأمثالهم في مثل هذا الكتاب فتراجمهم متوافرة يسهل العثور عليها، وإن كان ولا بدّ فيمكن الإشارة إلى تراجم بعضهم في مقدّمة التحقيق لا في هوامشِ الكتاب أو في ملحق للأعلام والتراجم آخر الكتاب للفائدة؟.

ثم إنّ مجرد ذكر الاسم وتاريخ الوفاة في كثير من المشهورين من التابعين ومن بعدهم وفي كثير من مشاهير المصنّفين من العلماء من غير ذكرِ ثناءٍ تتبين به منزلتهم ولا توثيقٍ تتبيّن به مراتبهم في التثبت والضبط مما تقلّ فائدته جداً، وقد وقع ذلك كثيراً.

وأمّا عند الحكم على الأسانيد فلا يكفي معرفة العدالة بل لا بدّ من أمور أخرى فقد يكون الرّاوي عدلاً موثّقاً ولكنه لم يلقَ من روى عنه بصيغة العنعنة فيحتاج إلى معرفة كونه قد أدرك من روى عنه ثم إلى النظر في احتمال تدليسه إن كان مدلّساً أو مخالفته في الرفع والصل لمن هو أوثق منه إلى آخر ما هنالك.

والمقصود أن هذا المصدر الكبير المتنوّع في فوائده لا يحسن في مثله بحالٍ إشغال الحواشي بالتراجم الكثيرة جداً للمشاهير ولغيرهم إلا فيما ندرَ لكشف إبهام أو إزالة لبسٍ، فهذه التراجم في كثرتها وتكرارها أثقلت الحواشي وأجهدت المحقّقين، فكيف وقد رافق ذلك تكرارٌ كثيرٌ جدّاً بحيث تكرّرت ترجمة العلم المشهور في مواضع كثيرة بدأ من المجلد الأول إلى آخر مجلدات الكتاب ؟. نعم قد اختصروا الترجمة عند تكرّرها ولكن مع إعادة ذكر الاسم كاملاً واللقب والشهرة والوفاة ومع التنبيه إلى كونه قد تقدّم؟ فتكرر ذكر الاسم والشهرة واللقب والوفاة والقول بأنه قد تقدّم.

فمثلاً كلّما جاء ذكر الواقدي يكرّرون ذكر اسمه : محمد بن عمر الواقدي مع ذكر وفاته الخ في الهامش ؟.

فهذا يغرق الكتاب بالحواشي ويشغل المطالِعين ويزيد كثيراً في حجم الكتاب ،وبخاصة مع كثرة الأعلام في الكتاب ؟.

ومن ذلك تكرار ترجمة بعض شيوخ المصنف المشهورين أمثال: أبي كريب محمد بن العلاء ومحمد بن حميد الرازي وغيرهما فقد تكررت في مواطن كثيرة جداً ؟.

وربما ترجموا لبعض الأئمة الأعلام ترجمة ناقصة فمثلاً ترجمة الإمام الثقة سعيد بن جبير: ٢٨٣/١ ، ليس فيها إلا ذكر اسمه ووفاته، وأنّ الحجاج قتله لاشتراكه في ثورة عبد الرحمن بن الأشعث؟. ثمّ أحالوا على تهذيب الكمال وهذه ترجمة لا تغني في معرفة منزلة هذا الإمام والإشارة إلى ثقته وإمامته.

وقد نبّه المحقّق الفاضل إلى أمرٍ مفيدٍ معلومٍ وهو أنّ الإمام الطبري قد أفاد من كتب كثيرة لم تصلنا اتصلت به رواية ومعرفة، وجمع أشتاتاً متفرّقة لا يقدِر على جمعها إلا الأفذاذ الجهابذة أمثاله، واعترف له الجميع بالأمانة والدقة في النقل والثقة في الرّواية، وأحال على الإسناد الذي به يعرف صحة الخبر أو سقمه وقوته أو ضعفه، ومنهج التصحيح والتضعيف في روايات التاريخ يختلف عن منهج الحكم على أحاديث الأحكام و الحلال والحرام، ومعلومٌ أن عامة المحدّثين قد تساهلوا بعض التساهل في أحاديث الفضائل والترغيب والترهيب ما لم تكن عن كذّابٍ وهذا مع كونها مرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فكيف بالتواريخ والأخبار ، ونقد المرويات يحتاج لتبصّر وإلى جمع للطرق ونظر في مختلف الأخبار فقد يكون الخبر مرسلاً عن تابعي في الحجاز ويرد مثله عن تابعي آخر في العراق أو الشام فيكون في هذا نوع تقوية للخبر لتوارده من جهات مختلفة وهذا يقع في التواريخ كثيراً، وهذا موضوع طويل ودقيق لا يتسع المقام لتفصيله.

وقد وقعت من المحققين قراءاتٌ لاختلاف النسخ وترجيح حسن ولكن في بعضه نظرٌ فمن ذلك:

(وإنما أُتِي من قبل بعضِ [ناقله] إلينا)اهـ. فأثبتوا (ناقله) عن نسخة واحدة وزعموا أنها أليق من (ناقليه)؟. (١/ ٢٨١) . والظاهر -عندي - أنّ (ناقليه) أوزنُ للمعنى والسّياق، مع كونه في أكثر النسخ.

تنبيهات عامّة:

وأمّا ما كتبه أستاذنا المحقّق الفاضل عن ابن عباس رضي الله عنه، وعن تلاميذه فإن فيه الحسن المفيد وهو الغالب ، وفيه ما فيه نظرٌ ظاهرٌ فوددتُ أن يُلغى منه ما يتعلق بالإشارة إلى إكثار ابن عباسٍ في الأخذ عن أهل الكتاب .

فقد قال المحقّق : (وكان – يعني مجاهداً – مثل شيخه ابن عباس كثيرَ الاعتماد على أهل الكتابِ)اهـ.

قلت: وهذا فيه نظرٌ بيّنٌ سيأتي، ثمّ كرر المحقّق هذا الزّعم فقال: ١/ ١٧٨ : (ومن المعلوم أنّ كثيرا من التفاسير التي ذهب إليها ابن عباس أو غيره من الصحابة والتابعين قد لا تصح لأنّها من الإسرائيليات أو من القصص الشعبي المنتشر يومئذ)اهـ.

وفيما قاله المحقق مبالغة، وقد روى عبد الرزاق في مصنفه (ح ١١٠٠٤) والبخاري في صحيحه عن ابن عباس : (يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ، كَيْفَ تَسْأَلُونَ أَهْلَ الْكِتَابِ عَنْ شَيْءٍ؟! وَكِتَابُكُمُ الَّذِي أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى نَبِيِّكُمْ صلى الله عليه وسلم أَحْدَثُ الْأَخْبَارِ بِاللَّهِ مَحْضًا لَمْ يُشَبْ، وَقَدْ حَدَّثَكُمُ اللَّهُ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ بَدَّلُوا مِنْ كُتُبِ اللَّهِ وَغَيَّرُوا .. أَوَلَا يَنْهَاكُمْ مَا جَاءَكُمْ مِنَ الْعِلْمِ عَنْ مَسْأَلَتِهِمْ)اهـ. صحيح البخاري في ثلاثة مواضع منها: (٧٥١٩).

وأمّا ما جاء عن ابن عباس مما يدلّ على أخذه أحياناً من بعض علماء أهل الكتاب ممن أسلم وغيرهم فهذا أنواعٌ:

فقسمٌ كبير منه لا يثبت عن ابن عباس، ولا تصحّ روايته عنه وإن اشتهر إمّا لضعف في أسانيده أو نكارة مع تفرّدٍ أو لانقطاعه. ولولا خشية الإطالة لذكرتُ له أمثلة.

ومنه ما في ثبوته اختلافٌ عند المحدثين فمنهم يراه ثابتاً ومنهم من لا يراه كذلك وهو درجات وأنواعٌ فمنه ما يكون الرّاجح فيه أنه لا يصحّ عنه، ومنه ما يحتمل الأمرين الصحّة وعدمها على حسب اختلاف المحدّثين في عدالة راوٍ أو اختلافهم في صحة إدراكه لابن عباس أو إدراكه لبعض أصحابه كمجاهد وغيره.

فهذا النوع يُنظر فيه وفيما اشتمل عليه من خبرٍ فقد يكون في حيّز المقبول ويُحتمل مثله وإن لم يصحّ ، وقد يُردّ بقرائن أخرى كمخالفته لما هو أصح منه.

ومنه ما الظّاهر فيه أنه صحيحُ عنه أو عن بعض كبار تلاميذه، ولا يكون فيه مع ذلك نكارةٌ شديدة ولا يشتملُ على محذورٍ ظاهر كالقدح البيّن في بعض الأنبياء عليهم السلام ونحو ذلك ، فمثل هذا قد ينقله ابن عباس أو غيره لأنه لا يستنبط منه حكمٌ ولا يُبنى عليه كبيرُ شيءٍ إنّما يكون من باب ذكر تتمّات القصصِ والتفصيل لحوادثَ ذكرت في القرآن تتشوف النفوس إلى معرفة تفاصيل قصصها طلباً لمزيد إيضاح لقصة أو يكون في حكمة وعبرةٍ وعظة.

فإن أسلوب القرآن يرتكز على بيان ما فيه العبرة مع الإعراض عن تفاصيل كثيرة لا تدعو إليها الحاجة ، فيذكر في القرآن مثلاً أنه قد شهد شاهد من أهلها أيْ امرأة العزيز ويبهمُ مع ذلك اسم الشّاهد وحاله، فيخوض النّاس في هذا الشّاهد هل هو امرأة أو رجل أو طفل نطق بمعجزة الخ أو يذكر فيه مجيئ رجل من أقصى المدينة يدافع عن موسى فتتشوّف النفوس لمعرفة اسمه وغير ذلك من شأنه أو يذكر فيه غير ذلك كعصا موسى ولا يبين من أي شجرة هي أو تذكر سفينة نوح أو يذكر كلب أصحاب الكهف ولا يعرف لونه ولا اسمه أو تذكر قصة لداوود عليه السلام فيها إيجازٌ كقصة دخول الخصمين عليه أو غير ذلك مما تتطلع النفوس عادة لمعرفة المزيد عنه .

والمقصود أن ابن عبّاس – رضي الله عنه - أجلّ وأعلمُ من أن يوصف بالإكثار عن بني إسرائيل، وقد قال هو ما سبق ذكره من الاحتراز عن أخبارهم، ولم يكن يخفى على حبر الأمة ضعف وتضارب وتناقض أخبارهم.

ثم إني لا أعلم أن إماماً من المتقدّمين من الحفاظ وصفه بذلك بل قد وُصِف بخلاف هذا.

وكذلك وصفُه المحقق الفاضل لمجاهد بأنه أكثر عن أهل الكتاب فيه عندي نظرٌ أعني وصفه بالإكثار لا مجرّد وصفه بالأخذ عنهم.

وأمّا أخبار بني إسرائيل فقد صحّ في الحديث أنه أُبيح لنا التّحديث عنهم، وسماع بعض العجائب المنقولة عنهم ولكن من غير جزم بتصديقٍ ولا تكذيب إلّا فيما كذبّه أو صدّقه شرعنا أو ردّته العقول لنكارته، وهذا كلّه مع الحذر من المبالغة في الإكثار من التّقل عنهم لما قد اشتملت عليه أخبارهم من تبديل للحقائق ومن قدح في الأنبياء ومن مبالغات ممجوجةٍ وخرافات كثيرة.

ومما جاء في مقّدمة المحقق الفاضل :

ص ١٧٨ قوله : (إنّ كثيرا من الإخباريين و المؤرخين الثقات في فنّهم لم تكن لهم عناية بالحديث النبويّ ...مثل الواقدي وسيف بن عمر وأبي مخنف لوط بن يحيى).

قلت : الواقدي لا يقرَن بمن ذكرهم من الأخباريين، فهو أرفعُ وأجلّ مرتبة ، فقد كان الواقدي عالماً جليلاً ومحدثاً كبيراً وفقيها وقاضيا مشهوراً، وكان له عناية عظيمة بالمغازي النبوية والسيرة وأخبار الصحابة والتابعين وغيرهم ، نعم قد استقرّ القول على تركه وتضعيف روايته عند الحفاظ وبخاصة ممن جاء بعد تلميذه الحافظ ابن سعد : (٢٣٠هـ) .

ولكنّ كتبه مفيدة في السّيرة والتاريخ وفي وفيات الرواة وغير ذلك، وقد اختلف فيه الأئمة قديماً، فوثّقه جماعة من كبار الأئمّة والحفاظ كأبي عبيد القاسم بن سلّام وابن نمير ومصعب الزّبيري وإبراهيم الحربي وغيرهم.

وقد قال مؤرّخ الإسلام الذهبي بعد ذكره اختلافهم في توثيقه : (لا يستغنى عنه في المغازي، وأيّام الصحابة، وأخبارهم)اهـ.

والراجح أنه عمدة في التاريخ والأخبار ما لم يتفرد بخبر شديد النكارة ، فتنقل عنه الأخبار والسّير كما صنع كبار الأئمة في كل عصرٍ ما لم يتفرد بمنكر أو يخالف من هو أوثق منه وإذا تفرّد نُظِر في نوع تفرّده.

والمقصود أنّه أرفع ممّن ذكرهم أستاذنا المحقّق الفاضل وأجلّ مرتبة بكثير ، وأنّه كان له عناية بالحديث والفقه ولكن قد كثر تفرده بغرائب ومناكير وغير ذلك فتركوه.

وختاماً

فما ذكرتُه من ملاحظ يسيرة لا تحطّ من قدر هذه الطبعة المهمّة ، فلا يخفى تميّزها وأنّ فيها فوائد كثيرة منها ما هو ظاهر من الجهد الكبير المشكور في المقارنة بين أهمّ مخطوطات تاريخ الطبري مع التخريج للأحاديث والضبط للمشكِل وغير ذلك.

ولذلك فأوصي باقتناء هذه الطبعة المفيدة وأرى أنها الأفضل في طبعات الكتاب.

وخلاصة مقترحاتي:

- حذْفُ جميع الحواشي المتعلّقة بالتراجم ، وتلافي التكرار فيها. ويمكن وضع تراجم مختارة لبعض الأعلام والرواة وغيرهم في ملحق في آخر الكتاب للفائدة إنْ لزم الأمر ولكن يكون ذلك مشتملاً على مزيد تعريف بالعلم أو الراوي مع بيان رتبته من جهة العدالة والتثبّت.
- حذْفُ ما يتعلّق بوصف ابن عبّاس رضي الله عنه ومجاهد ، بالإكثار في الأخذ من أهل الكتاب من المقدّمة للأسباب التي تقدّم ذكرها .

وأستحسن للفائدة ما يلي - إنْ رأى المحقّقون ورأت الدّارة العمل به -:

- عند ذكر المواضع التي وردت في السيرة النبوية وفي سيرة الخلفاء الراشدين كمثل الحليفة وبدر والعشيرة وحمراء الأسد وبواط ودومة الجندل وتبوك وغيرها التعريف الموجز بمواقعها الحاليّة والمسافة إليها وما نالها من العمران والاهتمام في الدولة السعودية من خلال الكتب المعاصرة التي اعتنت بذلك لعدد من الباحثين المعروفين تسهيلاً وإفادة للمطالعين مع مراعاة ذكْرِ الخلاف فيما وقع في تحديده خلاف مشهورٌ معتبر، كما لا يخفى.
- وحبّذا لو أمكنَ إلغاء بعضُ الفروق الكثيرة التي لا ينبني عليها أيّ فائدة في النص كمثل : (وكان) وفي بعض النسخ: (فكان) الخ مع الأخذ بما في أصح النسخ وأكثرها فكثرة الفروق في مثل ذلك مشغلة للقارئ بلا فائدة تذكر.
- النّظر في تخفيضِ سعر بيع هذا الكتاب الجليل تيسيراً على الباحثين وطلاب العلم كما قد تعودنا عليه من كرم ومن دعم بلادنا العزيزة للعلوم النافعة.

د/ عبد الله بن علي الميموني